# مسعود البارزاني:
# المداولات حددت ملامح الرئيسين... والتوافق الوطني هو الاساس

**قال السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني عضو مجلس الحكم إن في مقدمة المهام التي تواجهنا جميعاً العمل عبر مختلف الوسائل لاستنهاض جماهير شعبنا وجذبها إلى معترك العمل السياسي وتعميق ادراكها بالمحاطر والتحديات التي تواجهها.**

**وأكد السيد البارزاني بان التعالي على الجماهير وعدم الاصغاء أو إيلاء اهتمام لمعاناتها وملامسة مشاكلها والسعي بالتحرك لايجاد حلول مناسبة لها لعب دوراً مؤثراً في سلبيتها وانكفائها.**

**واضاف إن من النتائج السلبية التي ترتبت على كل ذلك، حدوث فراغ سياسي حفز اوساطا تخريبية وميليشيات طامعة القفز إلى السلطة تحت أي واجهة أو اعتبار إلى ملء ذلك الفراغ**

**وفي ما يلي نص الحوار**

اجرى الحوار المحرر السياسي

## احزابنا الوطنية داخل المجلس وخارجه لن ترضى تحت أي ظرف بغير السيادة الكاملة
## المصالحة الوطنية تبنى على استعادة الشرفاء وعزل القتلة وازلام الدكتاتورية
## البيت الكردستاني آمن ومحصن بوحدة مواطنيه وعمق الشعب العراقي

(المدى): ما هو توصيفك للوضع الراهن، عشية التحضيرات الجارية لنقل السلطة إلى العراقيين في الثلاثين من حزيران القادم؟

(م.ب): الوضع كما يبدو من سطح الأحداث شديد التعقيد والتوتر، وجانبه الأمني هو الأكثر إثارة للقلق، خصوصاً وإن الأسابيع الأخيرة شهدت تصعيداً واستهدافاً مباشراً للعراقيين وللشخصيات القيادية الوطنية، والتي كان من بين أبرزها الشهيد عز الدين سليم الذي شكل رحيله خسارة لا تعوض للحركة الوطنية العراقية.

وكشفت النشاطات الإرهابية خلال هذه الفترة، طابعها المعادي لشعبنا ولطموحاته، وفضحت حقيقة ادعاءات الأوساط المشبوهة التي تقف وراءها، وسعيها إلى إعاقة استتباب الأمن والاستقرار، وجعل عملية نقل السيادة والسلطة إلى العراقيين أكثر صعوبة.

بل إنها تعمل جاهدة لجعل العراقيين أقل رغبة وحماسة للإمساك بزمام الأمور في بلادهم ومطالبتهم بالإشراف المباشر على جميع ملفات السيادة، واتخاذ التدابير التي من شأنها تيسير إدارة الدولة وبناء الأجهزة والمؤسسات القادرة على حمايتها وتسهيل عملها، وبشكل خاص الأجهزة الدفاعية والأمنية.

وأياً كانت الآراء والتقييمات التي تأتي إلينا من الخارج حول توصيف هذا العبث بأمن مواطنينا وسلامة مؤسسات الدولة، فإن شعبنا أخذ يدرك أن القوى المتضررة بالتغيير هي التي تقف وراء التفخيخ والتفجيرات الانتحارية، وكل النشاطات الإرهابية التي توقع يومياً ضحايا عزيزة بين أبناء شعبنا، وبالتالي فإن هذه القوى تسفر عن الهدف المباشر لحركتها والمتمثل بعرقلة إنهاء الاحتلال واستعادة السيادة والتمهيد لجلاء القوات الأجنبية من بلدنا.

(المدى): هل يعني هذا التوصيف للمشهد السياسي عشية استحقاق نقل السلطة، ضرباً من التشاؤم أو مجرد إحساس بحراجة الموقف؟

(م.ب): لا...، ليس تشاؤماً، ولا إحساساً بالحراجة، وإنما هو توصيف للحالة، لكي تتوضح معالمها ويسهل تشخيص وجهة العمل لمعالجتها وتجاوزها.

إن أحد أهداف النشاط الإرهابي، هو إثارة اليأس في صفوفنا وإجبارنا على التراجع والعزلة، أو الاستسلام للمخططات الظلامية التي تريد جر بلادنا إلى الفوضى والانفلات تمهيداً لتسليط نظام استبدادي شمولي آخر عليه.

وهذا ما لن نسمح له بالمرور تحت أي ظرف كان. وسيتوهم من يعتقد أنه قادر على كسر عزيمة شعبنا والنيل من إرادته.

(المدى): وكيف يمكن تجاوز هذه الحالة؟

(م.ب): إن من الضروري قبل كل شيء تضافر جهود جميع الأطراف المعنية بالعملية السياسية الجارية، سواء ما تعلق منها بالتحضير للثلاثين من حزيران أو للمرحلة الانتقالية التي تكتسب أهمية استثنائية لأنها تحتاج إلى العديد من الإجراءات والخطوات التمهيدية لنقل البلاد إلى مرحلة السيادة الكاملة والديمقراطية عبر إجراء الانتخابات المباشرة، ولا يجوز تبسيط هذه العملية أو اختزالها إلى مجرد تشكيل الهياكل القيادية للبلاد، والتدافع نحو مواقعها، دون اعتبار للمصالح الوطنية العليا أو الحفاظ على نسيج مجتمعنا العراقي.

قد يأتي في مقدمة المهام التي تواجهنا جميعاً، العمل عبر مختلف الوسائل لاستنهاض جماهير شعبنا وجذبها إلى معترك العمل السياسي المباشر وتعميق إدراكها بالمخاطر والتحديات التي تواجهها. وهذا صعب التحقيق ما لم تدرك هذه الجماهير أنها صاحبة المصلحة الحقيقية لأي تحول يجري، وإنها في قلب العملية السياسية، والأهم من ذلك، أن تلمس عملياً، التطابق بين كل توجهاتنا وشعاراتنا وتطبيقاتنا الملموسة لها.

وللأسف فإن تجربة السنة الماضية لم تكن كلها تعبيرات سليمة مقنعة..، وتصب في هذا الاتجاه.

ومن أكثر المظاهر المسيئة التي أثارت الريبة والخيبة في صفوف المواطنين، اعتماد معايير التحزب أو الولاء على حساب معايير المواطنة الحرة والكفاءة والنزاهة في مختلف الوزارات ومرافق الدولة.

وقد لعب التعالي على الحركة الجماهيرية وعدم الإصغاء أو إيلاء اهتمام أكبر لمعاناتها وملامسة مشاكلها والسعي ولو بالتطمينات بالتحرك لإيجاد حلول مناسبة لها، دوراً سلبياً في انكماشها.

إن ظاهرة ممارسة العمل السياسي القيادي والتداول في مصائر البلاد داخل قاعات مغلقة، بعيداً عن نبض المجتمع والمشاركة الفعلية من أوسع أطيافه الحق أذىً بالغاً بالعلاقة بين الأحزاب والقوى السياسية وبين المواطنين.

والتجربة التاريخية للحركة الوطنية تؤكد دائماً أن إشراك الناس في بحث قضاياهم وهمومهم ومستقبل بلادهم، حتى عبر إطلاعهم ووضعهم في صورة تطور الأوضاع ومجرى الأحداث، يشكل ضمانة أكيدة لحفزهم على العمل وإبداء الدعم والمساندة لما يتخذ من إجراءات أو يعتمد من برامج وشعارات.

على كل حال، المهم الآن الاستفادة من تجربة السنة الماضية، فالمرحلة القادمة حبلى بالأحداث والمهام الجسيمة، ولا بد لنا جميعاً من شحذ يقظتنا والارتقاء بوسائل نشاطنا إلى مستوى تحدياتها وملابساتها واستحقاقاتها.

(المدى): لقد وضعت (الملح على الجرح) كما يقال، خصوصاً فيما يتعلق بعزلة الأحزاب عن الجماهير. هل أفهم من هذا أنك تمارس نقداً ذاتياً للكيفية التي أدار فيها مجلس الحكم شؤون البلاد، أو إنك تخص الأطراف كلها المشاركة فيها ومن هو في خارجه؟

(م.ب): إنه في المقام الأول نقد ذاتي يخصنا قبل غيرنا.

لكنه في الوقت نفسه، محاولة لمراجعة نشاطنا مجتمعين خلال الفترة العصيبة الماضية سواء في مجلس الحكم أو خارجه.

لاحظ إن الفورة الشعبية التي أعقبت سقوط النظام السابق وما رافقها من آمال وطموحات، سرعان ما انطفأت، وتراجعت يوماً بعد آخر، حتى تحولت في نهاية المطاف إلى انحسار ولا مبالاة بل وربما انسلاخ عما يدور في البلد وما يتعرض له من تهديد.

وأدى ذلك إلى فراغ سياسي خطير. لقد استمر مجلس الحكم في نشاطه في ظروف بالغة الصعوبة، وبإمكانيات بسيطة سواء تعلق الأمر بالمستلزمات أو بالصلاحيات.

فالمجلس كما أصبح معروفاً ولد بشبه صلاحيات، وقراراته إن اتخذت كانت ملزمة الاقتران بموافقة سلطة التحالف أو في أحسن الحالات بالتوافق معها.

والقرارات التي اتخذها المجلس لم تكن تستند إلى آليات لتطبيقها، أو ميزانيات لتغطية ما يحتاج منها إلى صرف، كذلك الأمر بالنسبة للأجهزة والمؤسسات التنفيذية التي لم يكن لها وجود لكن أخطر ما أحاط بنشاط المجلس حسب تقديري هو إهماله دون قصد طبعاً للتحرك بين الناس خصوصاً وإن الأحزاب الممثلة فيه، تمتلك جذوراً عميقة بين الحركة الجماهيرية. وكان من نتائج هذا الفراغ السياسي إلى جانب انكماش هذه الحركة، سعي أوساط تخريبية وميليشيات طامعة بالقفز إلى السلطة تحت أي واجهة أو اعتبار، إلى ملء هذا الفراغ وجر البلاد إلى أزمات متلاحقة فاقمت من حالة الانفلات والفوضى، وخلطت الأوراق، ووضعتنا وجهاً لوجه أمام تحديات جديدة أقل نتائجها إزهاق أرواح مئات المواطنين الأبرياء وتدمير ممتلكاتهم والإساءة إلى تقاليدهم أحياناً.

ومن نتائج بعضها أيضاً إظهار بعض قوانا بمظهر الضعف والعجز عن مخاطبة عقول الناس وتحريك إراداتهم للتصدي لتلك القوى التي استغلت ضعاف النفوس للعبث بمقدراتهم.

(المدى): هل تعني بهذا إعادة النظر بمجلس الحكم وبجدواه، أو شرعيته كما يقال؟

(م.ب): لا أبداً.

إن من يشك بمجلس الحكم، يُعرّض بالقوى السياسية الممثلة فيه، وهي قوى مشهود لها بالوطنية والتصدي للدكتاتورية، والأنظمة الرجعية، بل إنها تشكل مجتمعة بكل تياراتها روح الحركة الوطنية.

وهي إذ توافقت على العمل معاً في إطار مجلس الحكم، وفي ظل الظروف الاستثنائية لتشكيلها أو القبول بآلية تركيبها وصلاحياتها فإنما انطلقت من اعتبارات وطنية خالصة.

ويخسأ من يشكك بهذه الحقائق.

نعم إن هنالك قوى لم تمثل في مجلس الحكم، ربما هي قوى صغيرة أو جزءاً من تيار لكن ذلك لا يشكل إخلالاً جدياً بالحقيقة المذكورة، وأود أن أقول رداً على المشككين والمعرضين إن أغلب الأحزاب والقوى المشاركة في المجلس لم تكن يوماً أداة بيد أي قوى محلية أو أجنبية، ويجمعها الحرص على تخليص البلاد من كل أدران الماضي، وكذلك من الاحتلال ولا ترضى تحت أي ظرف كان بغير السيادة الكاملة على البلاد.

أخيراً إن الملاحظات التي أبديتها هي استخلاصات ومؤشرات لعملنا اللاحق، ونحن على أبواب مرحلة جديدة تضعنا أمام تحدي إثبات قدرتنا على إدارة بلادنا بالاعتماد على طاقات شعبنا دون أي دخيل.

(المدى): دعنا نتوقف عند جانب من هذا النقد غير المباشر، ألا ترى أن المداولات الجارية اليوم تنطوي على بعض ما تناولته بالنقد، خصوصاً لجهة المحاصصة والتدافع على المواقع، ألا تلمس أن الجميع هبوا للبحث عن موقع أو غنيمة ولم يتوقف أحد أمام القضايا المصيرية وكيفية معالجتها؟

(م.ب): دعني أقول بصراحة، إنني لا أتردد لحظة واحدة في إدانة واستهجان المحاصصة سواء كانت طائفية مقيتة أو غيرها.

لكن علينا من جانب آخر عدم نسيان الفسيفساء الذي يمثله مجتمعنا، وهو يمكن أن يصبح عامل قوة أو ضعف وفقاً لكيفية التعامل معها.

وبالتالي فلا بد من مراعاة مصالح كل مكونات هذا النسيج المعقد، وتطمين ومراعاة مشاعره وإزالة مصادر توتره وقلقه سواء من الإهمال أو الإقصاء أو التهميش.

لكن مراعاة ذلك يجب أن يكرس ثوابت وطنية ومعايير مبدئية ترسي قواعد المواطنة الحرة، وتصفي من الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية كل عناصر ومظاهر ونتائج التمييز، أياً كانت تجلياته، طائفياً كانت أو دينياً أو سياسياً أو عرقياً أو مناطقياً.

(المدى): وأين موقع الشعب الكردي من ذلك؟

(م.ب): لا نريد أن ننطلق في مراعاة مصالحه إلا من هذه المبادئ والأسس.

لكن على الآخرين إدراك المعاناة الخاصة لشعب كردستان عبر كل العهود والأنظمة. دون أن يعني ذلك التقليل من معاناة الشرائح الأخرى لمجتمعنا.

ونحن إذ نطالب بمراعاة حساسية الكرد، فدافعنا تكريس الوحدة الوطنية العراقية، وليس بأي دافع آخر.

ومن هنا لا بد من الإشارة إلى أن الفيدرالية التي يجري السعي دائماً من الأوساط المتطرفة إلى تشويه مضامينها إنما هي جهد سياسي لمواجهة نزعات العزلة القومية من جانب والشوفينية من جانب آخر، إن دعاة التعريض بالشعب الكردي وحقوقه القومية، إنما يستهدفون كما فعل أسلافهم دائماً تحطيم اللُحمة الوطنية لشعبنا. ويهمنا الآن أيضاً ونحن نبحث في التركيب القيادي لبلادنا، لا المواقع والمراكز، وإنما التفهم والمراعاة وتثبيت القواعد والأسس الضامنة للحقوق القومية وهي ذات الضمانات لكل مكونات العراق، أقلية كانت أو أكثرية.

إن المهام والأهداف التي تطرحها علينا المرحلة الجديدة، مرحلة بناء العراق الديمقراطي التعددي الفيدرالي، لا يمكن النهوض بها إلا مجتمعين، بل قد لا تكفي كل قوانا لتحقيق ذلك، لأن المخاطر والتحديات على هذا الطريق ليست داخلية فحسب، بل تصدّر إلينا من خارج حدودنا.

ولهذا فإن علينا أن ندرك جميعاً خراقة التصرف بعيداً عن الحكمة والعقلانية في معالجة شؤون البلاد والابتعاد كلياً عن أي وهم أو محاولة لدفع الأمور باتجاه الانفراد أو التسلط أو الاستقواء أو التوهم بإمكانية إحراز النجاح للاستئثار بالسلطة أو مصادرتها أو التسلط عليها تحت أي واجهة كانت.

إن الخيار الوحيد أمامنا الآن وحتى إشعار آخر، إنما هو العمل بروح التوافق الوطني وما يستلزمه من مصالحة وطنية أيضاً.

(المدى): ماذا تعني بالمصالحة الوطنية، فقد دخل هذا المصطلح في نفق الالتباس والضبابية.. هل تقصد بذلك (عفا الله عما سلف)؟

(م.ب): لا أعتقد أن الواعين من أبناء شعبنا يلتبس عليهم هذا المصطلح، فقد ذاقوا الأمرين من العهود السابقة، ولم تهدأ لهم حال طيلة عقود تعود ربما إلى أوائل القرن الماضي.

ولم يعد أحد منهم يريد للتصفيات الدموية والسياسية أن تدمر طاقات شعبهم وتسمم حياتهم ومستقبل أجيالهم، من هنا تكتسب الدعوة للمصالحة الوطنية مضامينها الجوهرية.

إنها دعوة لفرز دقيق في قوى النظام السابق، كما إنها جرد للحسابات وعناصر الفرقة بين شتى التيارات. وهذا الفرز يستهدف قبل كل شيء تحديد القتلة والمجرمين وأدوات النظام الاستبدادي ومن يبشرون بقيم النظام السابق ويشيدون بمآثره الأجرامية.

وهؤلاء يستحقون العزل السياسي، والمحاكمة العادلة.

أما الأكثرية المطلقة ممن أسميهم (ضحايا النظام) سواء بسبب ضعف الوعي أو قلة الحيلة أو الخضوع للابتزاز أو بدوافع وصولية ونفعية بل وحتى بسبب التضليل والتجهيل بالشعارات الجوفاء.. هؤلاء جميعاً يستحقون جهداً وطنياً لإعادة اندماجهم في عملية بناء العراق الجديد، العراق الديمقراطي.

ولا بد من الانتباه إلى أهمية إعادة النظر بمنظومة القيم والمفاهيم في العلاقات السياسية، نعمل على بناء عراق جديد، يحترم حقوق الإنسان وينأى عن كل ما يصادر إرادته، فلا بد أن نتذكر أنه لن يكون هذا العراق ديمقراطياً إلا إذا استند إلى أسس ومبادئ دولة القانون والمؤسسات، بل ولا بد لهذه الدولة أن تكون إنسانية من حيث الجوهر والأساليب.

(المدى): وفي هذا السياق عن دولة القانون، كيف تنظر إلى ما جرى من تعذيب وإهانة للسجناء العراقيين في سجن أبو غريب على أيدي جنود الاحتلال؟

(م.ب): نظرة كل إنسان شريف لا أكثر ولا أقل.

فالعملية مثيرة للتقزز، خصوصاً إنها تتم على أيدي من أتوا إلى بلادنا لتحريرها من الدكتاتورية والأساليب الاستبدادية.. وهو ما كرسنا كل نضالنا للتخلص منها وتصفيتها من حياتنا السياسية.

إنها أكثر من فضيحة، وهي تستحق وتتطلب لا المحاكمة فحسب، بل والعقوبات الصارمة التي يستحقها مرتكبوها، ثم لا بد من التوجه لإنهاء قضايا الموقوفين والسجناء بأسرع وقت لإطلاق سراحهم. ومن المهم المطالبة بوضع السجون والمعتقلات ومن فيها تحت سلطة العراقيين دون غيرهم.

(المدى): عودة إلى قرار اتخذه مجلس الحكم، وقوبل بعدم القبول وأعني بذلك إقراركم للعلم الجديد، هل تتفق مع الاعتراضات؟

(م. ب): لن أقف عند مسألة قبول أو رفض العلم الجديد.

فالمهم بالنسبة لنا هو رفض اعتماد علم حزب البعث الذي اقترن باسمه وحمل بصماته ونهجه الدموي وهو ما دفعنا إلى رفض رفعه في كردستان.

وحسناً فعل مجلس الحكم حين ألغى اعتماد هذا العلم الجديد، فقد أقر بأكثرية أصوات المجلس ليكون علماً مؤقتاً للبلاد. أو لم يكن خيارنا هذا العلم، بل علم جمهورية ١٤ تموز لكنه خيار لم يجد قبولاً للأسف الشديد.

(المدى) تتواصل المشاورات واللقاءات حول تشكيل الحكومة المؤقتة والهيئة الرئاسية من قبل السيد الابراهيمي والجهات الأخرى، .... اين وصلت، وهل تمخضت عن نتائج ملموسة؟

م. ب.:لا يزال التشاور مستمراً من قبل مجلس الحكم والسيد الابراهيمي وسلطة الادارة المدنية، ولم يتم التوصل الى صيغ نهائية، لكن من الواضح ان كل الاطراف حريصة على تشكيلة حكومية، ورئاسية تراعي التمثيل المتنوع للشعب العراقي الذي ينبغي ان يكون واسع الطيف ولا يستثني احداً.

(المدى) هل يتم التمثيل على اساس المحاصصة ؟

م. ب.:التكوين المتنوع معروف الابعاد وفي غياب الانتخابات للاسباب المعروفة، فالتمثيل سيأخذ بنظر الاعتبار تجليات هذا التنوع سواء كان دينياً أو طائفياً أو مناطقياً أو سياسياً، وبمعنى آخر، فالمحاصصة للاسف هي مضمون هذا التمثيل، لكنه سوف لن يتخذ نفس البعد السلبي الذي تم اثناء مجلس الحكم، ومجلس الوزراء.

(المدى) واين حصتكم ككرد؟

م. ب.: نحن لا ننظر لموقع شعبنا من هذه الزاوية، بل ما يهمنا هو اقرار الحقوق القومية للشعب الكردي في اطار الفيدرالية التعددية وتكريس هذه الحقوق دستورياً، وحين نتناول في هذه المشاورات، المراكز والمناصب، فلان اعطاء اي موقع رئيس في ادارة البلاد يعتبر اعترافاً بالشراكة التأريخية للعرب والكرد وسائر القوميات والمكونات لمجتمعنا لهذا العراق الذي نريد ان نبنيه معاً، وليس لان اي مركز قيادي يشكل اغراءً شخصياً لنا.

(المدى) ما مدى صحة رفض سلطة الادارة الاميركية اعطاءكم احد المركزين الرئيسين في البلاد؟

م. ب.: نحن نواصل التشاور والتفاعل مع كل القوى والاطراف، ويهمنا ان نصل الى قواسم مشتركة وعلى اساس الثوابت الوطنية التي تعزز الوحدة الوطنية، وما نستطيع تأكيده هو اننا سوف لن نقبل تحت اي ظرف كان ومن اي جهة كانت، التعامل مع الكرد كمواطنين من الدرجة الثانية.

ان تضحياتنا الجسيمة ضد الدكتاتوريات المتعاقبة لم تبذل دفاعاً عن حقوقنا فحسب، بل وعن العراق والشعب العراقي، ولهذا علينا ان نبني عراقاً يعترف بالمواطنة الحرة دون تحجيم او تهميش.

واذا عالجنا الامور وفقاً لهذه النظرة فالتفاصيل تصبح غير ذي بال..

وبامكاننا ان ننتظر اعادة الامور الى نصابها عبر الانتخابات الديمقراطية.

(المدى) ماذا قلتم عن العروض المقدمة اليكم...، نائب للرئيس، نائب رئيس وزراء؟

م. ب.: كل المقترحات هي قيد الدرس والتداول، وسنعود لتقييمها مع شركائنا في البيت الكردستاني، ونطابقها مع قرارات برلماننا الشرعي، الذي يجسد ارادة شعب كردستان.

(المدى) وكيف يرى الاستاذ جلال الطالباني هذا الأمر...، هل تداولتم معاً، والى ماذا توصلتم؟

م. ب.: نحن طرف واحد، وما سنقبله او نرفضه، انما هو تعبير عن ارادتنا الموحدة، بل وكما قلت فان اي قرار مقبول او مرفوض سيجري التشاور حوله في البيت الكردستاني.

لقد أجرينا لقاءات في اطار قيادة الحزبين،... الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني، وبحثنا القضايا المطروحة علينا من كل جوانبها، ورأينا موحد في تغليب الحقوق على المناصب.

(المدى) هل صحيح ان المشاورات اقتربت من تسمية الرئيس ورئيس الوزراء؟

م. ب.: الخيارات تضيق، وكلما اقتربنا من الموعد المطلوب لاعلان التشكيلات، تتحدد ملامح الرئيسين، لكن المشاورات مستمرة.

(المدى) وما هو توصيفكم لكل من رئيس مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء؟

م. ب.: ان يكون وطنياً، الاولوية المقدسة لديه، الدفاع عن مصالح البلاد، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وتحقيق السيادة الكاملة. ومؤمناً بالديمقراطية والفيدرالية ، ملتزماً بقانون ادارة الدولة.

وعليه ان يكون مشاركاً في النضال ضد الدكتاتورية غير متلون او متذبذب او مستعد لتغيير ولاءاته لاسباب وصولية او نفعية.

ان يعتبر المركز مسؤولية وطنية وتشريفاً، وان يحرص على اشراك كل القوى والاطياف في تقرير مستقبل البلاد، وان لا يكون همه التخطيط لارتهان ارادة البلاد للحفاظ على موقعه.

بعد ذلك كله يجب ان يكون موضع ثقة الاغلبية ويستند الى قاعدة سياسية واسعة.

(المدى) وماذا عن التكنوقراط؟

م. ب.: وهل يفترض في السياسي ان لا يكون مؤهلاً أو موصوفاً بالكفاءة والنزاهة وحسن السيرة.

ان مفهوم التكنوقراط في مجتمع مسيس مثل العراق، يثير الكثير من الالتباس، ويوحي بالاساءة للقيادات السياسية.

وبين التكنوقراط السياسيين في بلادنا من كانوا دائماً مستعدين لتقديم فروض الطاعة والولاء لمن يحقق لهم اطماعهم الذاتية.

(المدى) متى ستكون في اقليم كردستان العراق حكومة واحدة؟

م. ب.: نحن الان ارادة واحدة والحكومة الموحدة تحصيل حاصل، لم يبق امامنا الا اعلانها، ونتطلع معاً لانجاز ذلك في اقرب وقت.المهم ان بيتنا الكردستاني آمن، وسياجه الامين، شعبنا ذي المآثر التاريخية وعمقنا شعب العراق.

(المدى) هل تريد ان تكون رئيساً؟

م. ب.: ان منتهى طموحي ان تتظافر جهودنا لبناء عراق جديد ديمقراطي فيدرالي، وان يعيش شعبنا الكردستاني في ظله بأمان، كشريك حقيقي لشقيقه العربي، ولكل اشقائه من القوميات والتكوينات الاخرى.وآنذاك سأفخر بمواطنتي، وأشمخ بها.طموح هو أنبل وارفع من اي منصب او مركز؟

## اولوية الشعب الكردي اقرار حقوقه القومية دستورياً وليس المراكز والمناصب
## نواقص مجلس الحكم لا تنتقص من وطنية الاحزاب المشاركة فيه ولا من دورها التأريخي
## اهمال العمل بين الجماهير والتداول في القاعات المغلقة ادى إلى عزلة الاحزاب
## البديل عن المحاصصة تجسيد التنوع والطيف الواسع اساس التشكيل القيادي